



مبادرة الملك عبدالله للمحتوى الرقمي



مدينة الملك عبد العزيز
للعلوم والتقنية KACST

مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية

تقرير عن
ورشة عمل المحتوى العربي المفتوح
الرياض (٢٠-٢١/١/١٤٣٠هـ الموافق ١٧-١٨/١/٢٠٠٩م)
معهد بحوث الحاسب
مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية

في سياق " مبادرة الملك عبدالله للمحتوى الرقمي"، أقام معهد بحوث الحاسب بمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية "ورشة عمل المحتوى العربي المفتوح"، وذلك في يومي السبت والأحد ٢٠-٢١/١/١٤٣٠هـ الموافق ١٧-١٨/١/٢٠٠٩م.

وتعد هذه هي المرة الأولى التي تعقد فيها في المملكة ورشة عمل عما يسمى بالمحتوى المفتوح أو الحر Open content، وقد جمعت الورشة بين مجموعة من الباحثين في تخصصات علمية مختلفة (الحاسبات وتقنيات المعلومات، الملكية الفكرية، الترجمة، المكتبات) ومن مؤسسات علمية مختلفة داخل المملكة وخارجها (من الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا وهونج كونج). كما تميزت الورشة في نهاية كل عرض من العروض التي توفر عليها الباحثون، بالمناقشات الثرية من قبل جمهور الحاضرين؛ سواء من الرجال أو النساء اللاتي تم تخصيص قاعة مخصصة لهن لمتابعة فعاليات الورشة.

اليوم الأول

اشتمل اليوم الأول من ورشة العمل على سبعة عروض بالإضافة إلى جلسة نقاش. كان أول العروض للدكتور محمد الكنهل المشرف على معهد بحوث الحاسب، وكان بعنوان "المحتوى العربي المفتوح؛ مبادرة الملك عبدالله للمحتوى الرقمي". وقد تناول فيه محتوى الشبكة المعلوماتية، وبعض المبادرات العالمية في الوصول المفتوح في دول الاتحاد الأوروبي وكندا وفرنسا والمملكة المتحدة وسنغافورة، وتقاطع قطاعات الاتصالات وتقنية المعلومات والمحتوى المعلوماتي وكيف أن المحتوى الرقمي هو ناتج هذه القطاعات الثلاثة، ثم واقع المحتوى العربي وعوامل ضعفه وآثار هذا الضعف. ثم انتقل إلى مبادرة الملك عبدالله للمحتوى العربي والتي تعد دعماً من خادم الحرمين الشريفين لتوظيف تقنية المعلومات في خدمة اللغة العربية، وتم التركيز هنا على أهداف المبادرة، ومكونات المبادرة، ومشاريع المبادرة الجاري تنفيذها.

أما العرض الثاني وهو العرض الوحيد باللغة الإنجليزية في هذه الورشة، فكان من نصيب توم برنز، من شركة إنتل، وكان بعنوان "تطوير المحتوى الرقمي؛ السياسات،

الاتجاهات، وبعض التجارب الناجحة". وقد استعرض فيه بعض الأفكار والمقترحات ذات الصلة بإنشاء محتوى رقمي محلي local content باللغة العربية، ويرى أهمية المحتوى المحلي وكيف أنه أصبح الآن فرديًا وتعاونيًا، إضافة إلى النماذج التقليدية لنشر المحتوى. وبعد الإشارة إلى شركة إنتل ودورها في إثراء المحتوى في العالم، تناول الباحث السياسات ذات الصلة، وأشار إلى وجوب اتفاق متطلبات المحتوى مع سياسات الدولة المعنية، كما تناول نماذج التمويل المستخدمة في العادة في الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتي يمكن أن تسهم في توفير الأدوات وبرامج التدريب والمحتوى نفسه وإتاحتها بصورة واسعة للغاية للمواطنين بصورة إلكترونية. كما قدم العرض بعض التجارب الناجحة في إتاحة المحتوى المحلي على الشبكة، وذلك في كل من الصين والهند وتركيا والبرتغال. وقد خلص العرض إلى وجوب تحديد الجمهور المستهدف من المحتوى واحتياجات هذا الجمهور، والمشاركة أو الانخراط مع المسؤولين Stakeholders ، ووضع أهداف قابلة للقياس.

أما العرض الثالث فكان للدكتور نايل الشافعي، من شركة إنكيديو بالولايات المتحدة وصاحب موسوعة المعرفة المتاحة إلكترونيًا على الإنترنت. تناول العرض الذي جاء بعنوان "المحتوى العربي المفتوح"، الفجوة الرقمية التي يعاني منها العالم العربي، وبعض النماذج العالمية التي نجحت في حل مشكلة الملكية الفكرية (مثل: اتفاقية سول للكتب العلمية، ونموذج محاسبة المكتبات الأوروبية، واتفاقية مكروكهيل مع الهند). كما تعرض لأنماط إتاحة المحتوى الرقمي على الشبكة، والذي يتمثل إما في إتاحة الموجود كما هو الحال في بعض مشروعات المكتبات الرقمية (مثل: مشروع غوتنبرج، ومشروع المليون كتاب (أمريكا، الصين، الهند، ومشروع كتب جوجل) ، أو بناء محتوى جديد كما هو الحال في بعض المعاجم المتخصصة. كما تطرق العرض إلى الترجمة الآلية (مشروع الترجمة الآلية الإحصائية)، وتقنيات تحويل الكتابات المصورة إلى نصوص (مشروع غوتنبرج للمعالجة الموزعة، والتعرف الضوئي على الحروف العربية)، كما تناول أيضا المناهج التعليمية المفتوحة أو الحرة، وأشار بصفة خاصة إلى تعريب المناهج المفتوحة بمعهد ماسوشستس للتقنية MIT Open Courseware ، وتجربة كلية وايل كورنل في دولة قطر. ويرى صاحب هذا العرض البدء فوراً في مشروع إثراء المحتوى العربي على الشبكة من قبل المبادرة المطروحة، وأن الاهتمام بحقوق الملكية الفكرية في هذا السياق لا ينبغي أن يوقف مثل هذه المبادرات.

وتحدث الأستاذ وائل غنيم، من شركة جوجل في العرض الرابع عن "توجهات الإنترنت في العالم والشرق الأوسط"، وكان تركيز هذا العرض بصفة رئيسة على بعض المؤشرات والإحصاءات ذات الصلة بالإفادة من الإنترنت *Internet Use* في العالم بصفة عامة والعالم العربي خاصة. وأفاد الباحث أن الدراسات تشير إلى أن قرابة ربع سكان العالم سيستخدمون الإنترنت بحلول عام ٢٠١١ لتصل من مليار ومائتي ألف مستخدم عام ٢٠٠٨ إلى أكثر من مليار ونصف مستخدم. وأشار إلى أن هناك العديد من المواقع التي أسهمت في تغيير شكل خريطة الإنترنت في مختلف المجالات؛ فبناء على دراسة أعدتها شركة ComScore على سبيل المثال فإن موقع *YouTube.com* يعد ثالث أكبر موقع يتم زيارته في العالم من حيث مدة الاستخدام وثاني أكبر محرك بحث حيث يستقبل ما يزيد عن ٩ مليارات طلب بحث متجاوزا محركات بحث شهيرة مثل ياهوو وإم إس إن. هذا فضلا عن ظاهرة مواقع التواصل الاجتماعي التي قادها موقع *Facebook.com* والذي يعد خامس أكبر موقع في العالم من حيث مدة الاستخدام ويحوي ما يزيد عن ١٤١ مليون مستخدم نشط وما يزيد على ٥٢ ألف تطبيق. وتشير الدراسات التي أعدتها شركة *Forrester* أن الإنترنت أصبحت وسيلة الإعلام الأولى في الولايات المتحدة حيث يقضي الشباب من عمر ١٨ إلى ٤٠ عاما ما يزيد عن ٢٥% من وقت اطلاعهم على وسائل الإعلام على الإنترنت. والجدير بالذكر أن الإنترنت تشهد تغيرا كبيرا في اهتمامات المستخدمين حيث نمت ساعات استخدام الإنترنت عالميا من ١١ ساعة عام ٢٠٠٣ إلى ١٦ ساعة عام ٢٠٠٧. والجدير بالاهتمام أن المستخدمين أصبحوا يقضون أوقات أكثر على مواقع التواصل الاجتماعي ومواقع الترفيه المرئي. وفيما يتصل بالمحتوى، فلعل من أهم الظواهر اللافتة للانتباه تزايد المحتوى المعد من قبل المستخدمين عبر الإنترنت حيث يحتوي موقع *Wikipedia* على ما يزيد عن ١٢ مليون مقالة، كما أن هناك أكثر من ١٣ ساعة من المحتوى المرئي يتم تحميلها على موقع *Youtube.com* كل دقيقة، كما أنه يتم إنشاء ما يزيد على ١٥٠ ألف مدونة يوميا وأكثر من مليون وأربعمائة ألف تدوينة وذلك بناء على بحث إحصائي أعده موقع *Technorati*. وفيما يتصل بالعالم العربي، فإنه يعد من المناطق الاستراتيجية في العالم حيث يتكون من ٢٢ دولة وأكثر من ٣٢٤ مليون نسمة، وما يزيد عن ١٩ مليون حاسب آلي و ٣٩ مليون مستخدم. وقد شهدت السنوات الماضية نموا مطردا في عدد مستخدمي الإنترنت في العالم العربي حيث نمت عدد المستخدمين في المملكة العربية السعودية

على سبيل المثال من مليون مستخدم إلى ما يزيد عن سبعة ملايين مستخدم في سبعة أعوام فقط، كما زاد عدد مستخدمي الإنترنت في مصر مؤخراً إلى ٩.٢ مليون مستخدم. ولكن اللافت للانتباه أيضا هو أنه على الرغم من أن اللغة العربية هي خامس أكثر لغات العالم تحدياً بناءً على بحث أعدته شركة Jupiter للأبحاث، بعد الصينية والإنجليزية والهندية والأسبانية، إلا أن اللغة العربية تعد من أقل اللغات من ناحية نسبة المحتوى إلى متحدثي هذه اللغة؛ حتى أن اللغة العربية لا تأتي في قائمة أكثر عشرة لغات من حيث عدد التدوينات الموجودة على الإنترنت؛ حيث لا يوجد سوى ٤٩٠ ألف مدونة عربية بنسبة تقل عن اثنين من الألف. واختتم الباحث عرضه بالقول إن تحدي تطوير وتحسين وزيادة المحتوى العربي هو هدف نبيل يجب علينا جميعاً العمل عليه ونشر ثقافته بين مستخدمي الإنترنت وذلك للحفاظ على التراث العربي وإتاحة الفرصة للقدرات الشابة للإبداع. ويرى صاحب هذا العرض ضرورة الاستفادة من التطبيقات التقنية الحالية لترويج فكرة إثراء المحتوى العربي، والاستفادة من المواقع المشهورة والمعروفة لدفع حركة الوصول الحر في المجتمع العربي. كما يرى ضرورة التعرف على احتياجات عموم المستخدمين public users، واستقطابهم لوضع المحتوى الرقمي على الشبكة ومساعدتهم على ذلك.

وقدم الأستاذ سليمان الشهري، من جامعة استرناكلويد باسكتلندا العرض الخامس بعنوان "الوصول الحر؛ مفاتيح لقيود الإتاحة"، وأشار فيه إلى أن الوصول الحر في الآونة الأخيرة شاع في ساحات النقاش على كافة الأصعدة؛ الشعبية و الأكاديمية، وكذلك المحلية والإقليمية والدولية. بل إنه أصبح على طاولات القرار السياسي، كنهج لنشر المعرفة البشرية لطالبيها. وباتت تطبيقاته ملزمة في العديد من دول العالم، وفي عددٍ من فروع المعرفة كذلك. وهدف هذا العرض إلى تناول الوصول الحر والاتجاهات النظرية كمنافذ للمعرفة البشرية، في قوالب أكثر فعالية في الانتشار والاستخدام بين مريدي تلك المعرفة؛ من باحثين ودارسين وقراء. وتناول في ذلك تعريف الوصول الحر وبعض المصطلحات التي ظهرت في هذا الميدان، وقد تم إستعراض فكرة تأصيل مفهوم الوصول الحر وبالذات في الثقافة العربية، ومما استند عليه المحاضر في ذلك ثقافة الوقف وخاصة وقف الكتب والمكتبات، وقد تم التعرض لنماذج من الوقفيات وأنماط لصياغتها وكذلك بعض من أشكال الأختام التي تدل على الوقف، ومدى تقاربها مع الوصول الحر في المفهوم والتطبيق. من ثم عرج المحاضر على المنافع المتوقعة للوصول

الحر، إضافة إلى استعراض بعض المخاوف المحيطة بمفهوم وتطبيق الوصول الحر. كما تناول العرض مسارات تطبيق الوصول الحر ومخرجاتها، مثل الطريق الذهبي للوصول الحر Gold Road والطريق الأخضر Green Road، وقد تم استعراض كلا الطريقين ونماذج منهما على الصعيد العالمي والمحلي أيضاً. واختمت ببعض التحديات والصعوبات التي يواجهها الوصول الحر في العالم المعاصر وذلك على المستويات الاقتصادية والقانونية والتقنية، وكذلك الثقافية والفكرية.

وفي العرض السادس لليوم الأول لورشة العمل، تحدثت الدكتورة هند الخليفة، من جامعة الملك سعود عن "الموارد التعليمية المفتوحة؛ واقعها ومستقبلها"، وأشارت إلى أن مشروع الدورات الدراسية المفتوحة يعد عملاً رائداً في تاريخ الثقافة البشرية، فالمبادرة التي بدأها معهد ماسيتوشتس عام ٢٠٠١م على مستوى محلي ثم تبنتها مؤسسة هيلويت الخيرية (Hewlett Foundation) عام ٢٠٠٢م تحت مسمى المصادر التعليمية المفتوحة (Open Educational Resources) على مستوى عالمي، شكل فتحاً ثقافياً وتعليمياً كبيراً شهده مستخدمي شبكة الإنترنت على مختلف تخصصاتهم. وقد وضعت هذه المصادر التعليمية المفتوحة بين أيدي الناس خبرات الجامعات والمعاهد والمؤسسات التعليمية الرائدة في بناء وتصميم المناهج التعليمية مجاناً، ودعى هذا للاستفادة منها ومحاولة مجارة المستوى العالي في هذه المؤسسات التعليمية. وقد بين موقع ائتلاف الدورات الدراسية المفتوحة (OCW Consortium) أن هناك أكثر من ١٢٠ مؤسسة تعليمية تشارك بمحتوى دراسي مفتوح على الإنترنت؛ مما يعني أن فلسفة المحتوى المفتوح بدأت تلقي رواجاً بين المؤسسات التعليمية المهتمة بنشر العلم وجعله متاحاً للجميع بدون فروق. وقد تناول العرض تعريف مفهوم المصادر التعليمية المفتوحة وفلسفتها وواقع استخدامها الحالي والحاجة لوجودها، ونماذج المصادر التعليمية المفتوحة، والحقوق الفكرية للمؤلف ورخصة المشاركات الإبداعية للمصادر التعليمية المفتوحة، ومراحل بناء مصدر تعليمي مفتوح، والتحديات التي تواجهها هذه المصادر في النشر التعليمي والحلول المطروحة لها، وأخيراً مستقبل المصادر التعليمية المفتوحة.

هذا فيما كان العرض السابع والأخير في هذا اليوم للأستاذ رامي علوان، الباحث بمركز إيه آر سي للتميز في الصناعات والابتكارات الإبداعية في استراليا، بعنوان "منظور عربي لترخيص المحتوى المفتوح والعموميات الإبداعية". ويرى صاحب هذا العرض أن قضايا حقوق

التأليف بصفة عامة تعد مهمة للغاية للبلاد العربية إذا كانت تود أن تكون بلادًا فاعلة في الاقتصاد العالمي المبني على المعرفة، ويرى أن هناك حاجة ملحة الآن لفهم آلية تأثيرات ثورة الإنترنت على تلك البلاد وتحديد النظم التشريعية الملائمة لها. وانصب العرض بصفة رئيسة على التعديلات الحديثة التي أدخلت على قوانين حقوق التأليف في البلاد العربية والتي تتصل بصفة خاصة بالتقنيات الرقمية والإنترنت. وقام العرض بالتركيز على قانون حقوق التأليف الأردني (مادة رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٩م المعدلة) والأمر الملكي السعودي (٤١/م لسنة ١٤٢٤هـ/أغسطس ٢٠٠٣م) الخاص بحقوق التأليف. ويرى الباحث هنا أن المشكلات الرئيسية في التشريعات العربية أنها تكبح كثيرًا الإبداع والابتكار ولا ترعى ذلك التوازن المناسب بين مالكي حقوق التأليف والمستفيدين. وفحص الباحث في هذا السياق آلية العمل التطوعي في النشاط العلمي أو ما يسمى بالأساليب البديلة لحقوق التأليف (مثل الوصول الحر وبرمجيات المصدر المفتوح والمشاركات الإبداعية) واحتمالاتها في العالم العربي، ومدى قابلية تطبيقها والعقبات التي يمكن أن تعوق تنفيذها. ويقدم الباحث بعض المقترحات التي تهدف إلى الارتقاء بقوانين ونظم حقوق التأليف في العالم العربي، وذلك لأجل أن تكون أكثر استجابة للتحديات والفرص التي أتاحتها ثورة الإنترنت وتقنيات الجيل الثاني من الشبكة العنكبوتية Web 2.0.

هذا وقد انتهت أعمال اليوم الأول لورشة العمل بجلسة النقاش الأولى التي وسمت بعنوان "تحفيز المجتمع لإثراء المحتوى المفتوح". رأس هذه الجلسة د. منصور الغامدي مساعد المشرف على معهد بحوث الحاسب للشؤون العلمية، واشترك فيها جميع الباحثين المتحدثين في اليوم الأول لورشة العمل، إضافة إلى جمهور الحاضرين. وقد خلصت جلسة النقاش هذه إلى مجموعة من النتائج ملحقه في نهاية هذا التقرير.

اليوم الثاني

اشتمل اليوم الثاني من ورشة العمل على ستة عروض بالإضافة إلى جلسة نقاش. بدأ عروض هذا اليوم الدكتور أنس طويلة، من جامعة كارديف بإنجلترا، وذلك بالعرض الموسوم بـ "الترجمة التشاركية والمحتوى الرقمي العربي"، والذي يرى فيه أن التسارع غير المسبوق في تطور التقنيات الرقمية أدى إلى إحداث تغييرات جذرية في أساليب البحث العلمي والأدبي وإنتاج المعارف والعلوم والفنون والآداب، كما أسهمت الإنترنت وانتشار وسائل التواصل الرقمية السريعة إلى قلب موازين الأنظمة التقليدية لتوزيع المعرفة ونشرها. يضاف إلى ذلك أيضاً ما أفرزته مفاهيم الشبكات الإجتماعية وفلسفة الإنتاج والملكية المشتركة للبرمجيات (والتي تتجلى بأبرز صورها في مجتمع البرمجيات الحرة ومفتوحة المصدر) من حركات ومبادرات تسعى إلى توسيع نطاق المشاركة في إنتاج شتى أشكال المعارف والفنون والآداب؛ ومنها على سبيل المثال موسوعة ويكيبيديا (www.wikipedia.org) والتي تمكنت من منافسة دوائر المعارف التقليدية بل أصبحت ثامن أكثر مواقع الإنترنت شعبية في العالم. ويرى الباحث أنه لا بد أن تتعكس جميع هذه المتغيرات على آليات إنتاج ونقل المحتوى الرقمي بأشكاله المختلفة في اللغة العربية، وعلى وجه الخصوص أساليب وطرق الترجمة والنقل والإقتباس والتعامل الآلي مع اللغة العربية وقواعدها. يظهر هذا الأثر جلياً في ما يبدو على أنه شح شديد في المحتوى الرقمي العربي (لا سيما من حيث الجودة والنوعية)، حيث نجد الكثير من المحافل التي يهتم روادها بجوانب اللغة العربية وهي تحاول تشخيص موضع الخلخل واقتراح الحلول التي قد تسهم في ردم ما أصبح يدعى (بالهوة الرقمية في المحتوى الرقمي العربي). لكننا إذا أمعنا النظر سنجد أيضاً في الوقت ذاته بعض المبادرات الكريمة التي قامت بجهود لا يستهان بها لإغناء المحتوى العربي الرقمي عامة وذلك المتاح على شبكة الإنترنت على وجه الخصوص. وقد قام الباحث في هذا العرض بتسليط الضوء على بعض العوامل التي ربما تكون قد لعبت دوراً في تشكيل هذه الصورة وكيف يمكننا تجاوز آثارها لتعزيز حضور اللغة العربية في العصر الرقمي. ومن هذه العوامل، مثلاً، تأثير الإنتاج التشاركي للمحتوى ومدى توافق أساليب الترجمة التقليدية مع هذا النمط الجديد، إضافة إلى محدودية أدوات التعامل مع المحتوى الرقمي العربي كأدوات البحث والفهرسة والاشتقاق والترجمة الآلية. كما استعرض أيضاً بعض الأفكار التي قد توفر حلاً ناجحة لهذه المشاكل وترفع من المحصلة الكلية لجهود التعريب ورقمنة

المحتوى العربي. ومن هذه الأفكار مفهوم الترجمة التشاركية والتي تتلاءم بشكل خاص مع الأساليب التشاركية لإنتاج وتوزيع المحتوى. كما قام أيضاً بمناقشة التداعيات القانونية لهذه الأساليب والأفكار من وجهة نظر قوانين وأنظمة حماية الملكية الفكرية، وقام باستعراض بعض الأدوات والخيارات المتاحة لتجاوز العقبات والحوجز التي قد تفرضها هذه القوانين دون انتهاك القوانين والأعراف الدولية والشرعية بما يضمن في الوقت ذاته انتشار المحتوى العربي الرقمي إلى أكبر فئة ممكنة من المستخدمين العرب أينما كانوا.

وكان دكتور نايل الشافعي، هو صاحب العرض الثاني الذي جاء بعنوان "مشروع مجتمع وموسوعة المعرفة"، والذي ركز فيه على مشروع "موسوعة المعرفة" والتي تعد أحد أبرز الموسوعات العربية على الشبكة. ويرى صاحب هذا العرض أن "المعرفة" هي بذرة مشروع فضاء اجتماعي، ثقافي، عربي، عصري، متكامل وحرّ، واسع الآفاق متعدد الاختصاصات، متنوع الاتجاهات، متفرع الأقسام والفصول، ثابت الأسس والأصول. فهو مشروع "مجتمع" باعتباره يرتبط بوثوق بالمجتمع، على وجهين: الوسيلة والهدف؛ فعلى صعيد الوسيلة يشترك أفراد المجتمع العربي في إنتاجه، ابتداءً من اقتراح المواد وتحريرها، أو تعزيز وإثراء المواد المتاحة سلفاً، أو تنزيل المواد المتوفرة لتحويلها إلى نصوص قابلة للنقل والاقْتباس والتصرف، وانتهاءً بإنشاء مدونات شخصية لهم. وعلى صعيد الهدف، فإن مشروع الموسوعة يستهدف المجتمع العربي خصوصاً، والمجتمع البشري عموماً، من حيث إتاحة المعلومة الصحيحة والدقيقة للجميع، بغية الإسهام في نشر المعرفة الرصينة والمعتمدة بين مختلف طبقات المجتمع. وهكذا تتفاعل الموسوعة ككيان معرفي مع المجتمع ككيان بشري، على نحو متبادل، بحيث يؤثر كل منهما بالآخر ويتأثر به. لذا يهدف المشروع إلى جمع المحتوى العربي الذي يتضمن مجمل النصوص العربية المكتوبة والمروية، المدونة بمختلف الوسائل وأهمها: الكتابة والصور والرسوم، أو المتاحة بوسائل التسجيل المرئية والمسموعة.

وجاء العرض الثالث للدكتور محمد اللهيبي، من جامعة أم القرى تحت عنوان "إدارة مشروعات المحتوى المفتوح ومقومات النجاح"، والذي يرى فيه أن تقنية المعلومات والانترنت لعبتا دوراً بارزاً في تغيير منهجية الوصول إلى المعلومات وفي أشكالها المختلفة. وقد أصبح من المؤلف ان نتعامل الكترونياً في التعليم والتجارة والإعلام وأصبحت الانترنت وسيلة اتصال أساسية في مجتمعات اليوم، حيث أصبح البريد الإلكتروني وسيلة أساسية للاتصال وتبادل

المعلومات والتعاملات الرسمية. كما أصبح الاتصال بشبكة الانترنت وخدماتها المختلفة (الشبكة العنكبوتية، المنتديات، خدمة تحميل وتنزيل الملفات وغيرها) مصدر أساس للمعرفة ومصادر لها وتبادلها. وقد شمل هذا التغيير تغييراً في ثقافة الوصول والتشارك في محتوى المعلومات وخاصة لجيل الناشئة من المستفيدين الذي يتميز بتبني استخدام تقنيات المعلومات وشبكة الانترنت وخدماتها المختلفة. ولكن المستفيد العربي يواجه ندرة المحتوى العربي مقارنة بالمحتوى باللغات الأخرى. وقد قدم هذا العرض محاولة لرسم توجيهات عامة لإنجاح مبادرات المحتوى العربي المفتوح بناء على مقترحات وأطر نظرية معتبرة تشمل مناهج إدارة المشاريع وتوصيات من نظريات نظم إدارة المعرفة ونظرية تبني المخترعات الجديدة وتقنية المعلومات. وفي النهاية قدم العرض توصيات عامة لإدارة مبادرات المحتوى المفتوح.

وكان المهندس أحمد جاب الله، من شركة جوجل هو صاحب العرض الرابع الذي جاء بعنوان "حلول جوجل لإثراء المحتوى العربي على الإنترنت"، والذي يرى أنه من الواضح الفقر الشديد في المحتوى العربي على الإنترنت؛ مما يحد من مدى استفادة المتحدثين باللغة العربية من الكم الهائل من المعلومات والبيانات المتوافرة في الشبكة العنكبوتية والتي أصبحت مصدراً أساسياً لكل باحث عن المعرفة في شتى مجالات الحياة. ومن الجلي أن السبب الأساس في هذا العجز لا يقتصر فقط على النقص الشديد في مشاركة أولي الخبرة من أساتذة وكتاب و علماء في إثراء هذا المحتوى، ولكن يعود أيضاً لعدم توافر الأدوات سهلة الاستخدام لمشاركة ونشر المعرفة؛ مما أدى إلى اتجاه فئة من المستخدمين العرب للبحث بلغات أخرى لإيجاد ما يحتاجونه من معلومات فضلاً عن تسببه في حرمان الكثير من المستخدمين من الاستفادة من الإنترنت. ولذا فإنه ينبغي علينا الإسراع في تصحيح الوضع الحالي كي تسترد اللغة العربية مكانتها التي كانت عليها على مر العصور، وإثراء المحتوى العربي على الإنترنت كما أثراه علماء العرب قديماً على صفحات الكتب. ولأن شركة جوجل Google تهتم بوجود محتوى عربي متميز ومتنوع على الإنترنت لضمان العثور على نتائج مرضية للباحثين في شتى المجالات فقد حرصت على القيام بتطوير العديد من الأدوات التي تساعد المستخدم في نشر ما لديه من خبرات ومعلومات ليستفيد منها الآخرون. وانطلاقاً من هذا المبدأ أطلقت الشركة برنامج "Knol" والمشتق من كلمة Knowledge أي المعرفة، على اعتبار أن تكون Knol هي وحدة المعرفة. وتعتبر Knol أداة نشر متميزة وسهلة الاستخدام تتيح للخبراء والمستفيدين في شتى

المجالات المشاركة بما لديهم من خبرات وتجارب في الحياة مع الآخرين والاستفادة من التفاعل عبر الإنترنت لنشر الوعي والثقافة في العالم العربي. كما أنه مع انتشار ثقافة التدوين في العالم وظهور جيل جديد من الناشئة يرغب في مشاركة الآخرين تجاربه الشخصية وآراءه حول مختلف مناحي الحياة، حرصت شركة جوجل على تقديم حلول لهؤلاء المدونين تتيح لهم إنشاء مدوناتهم بكل سهولة ويسر وذلك عبر أداة بلوجر Blogger الشهيرة التي يستخدمها مئات الآلاف من المدونين في العالم العربي، والتي أظهرت جيلاً جديداً من الكتاب المتميزين الذين لم تتح لهم الفرصة في الكتابة في وسائل الإعلام التقليدية نظراً لمحدودية مساحتها وعدم القدرة على استيعاب هذا الكم الهائل من المحتوى بعكس شبكة الإنترنت. ويرى صاحب العرض أيضاً إن زيادة المحتوى العربي على الإنترنت يعد من الأمور الاستراتيجية التي يجب العمل عليها للحفاظ على التراث والثقافة العربية ولتقديمها للأجيال الجديدة، ولعل من أهم الدلائل على استراتيجية هذه المبادرات هو نمو الإنترنت في السنوات الماضية في العالم العربي حيث وصل عدد مستخدمي الإنترنت إلى ما يزيد على أربعين مليون مستخدم، يقومون بقراءة مليارات الصفحات شهرياً على الإنترنت. خاصة وأن نسبة المحتوى العربي لعدد المستخدمين المتحدثين باللغة العربية يصنف ضمن أقل المعدلات العالمية مقارنة مع اللغات الأخرى بالنسبة للمتحدثين بها. وتؤمن شركة جوجل، على حد قول صاحب العرض، أن هذا الهدف النبيل لن يتحقق سوى بتضافر جهود الجميع حكومات ومؤسسات وشركات وأفراد حتى نقدم للأجيال القادمة ما يحتاجون إليه للإبداع والتميز.

وجاء العرض التالي من نصيب الدكتور عبدالرحمن فراج، من جامعة الإمام بعنوان "المحتوى العربي على الإنترنت؛ نظرة عامة في ضوء مبادئ الوصول الحر"، والذي حرص فيه على تحرير بعض المصطلحات ذات الصلة بالموضوع مثل المحتوى Content، والوصول إلى المعلومات Access، وحرية الوصول Open، ثم عرج على تعريف الوصول الحر للمعلومات، وفلسفة هذه الحركة الجديدة في النشر والتي تكمن في التعاون والمشاركة في المعلومات وحرية تبادلها بين جميع أطراف دورة المعلومات (المؤلفون، والناشرون، والموزعون، ومراكز تنظيم المعلومات، وأخيراً المستفيدون). وانتقل صاحب العرض بعد ذلك إلى دوافع نشأة الوصول الحر، والتي تعود إلى ما يسمى بأزمة الاتصال العلمي Scholarly Communication Crisis، ومن ثم فإن بيئة النشاط العلمي Scholarly research هي

البيئة التي نشأت فيها هذه الحركة ثم انتقلت بعد ذلك إلى جميع المناشط والتخصصات على الشبكة. من ثم ركز صاحب العرض على أن المحتوى العلمي (ويقصد به هنا البحث العلمي في أي تخصص من تخصصات المعرفة البشرية) هو أكثر ما ينبغي أن تهتم به مبادرات إثراء المحتوى الرقمي العربي؛ لأنه المحتوى الأساس الذي يصب مباشرة في دفع عجلة التنمية ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي للمجتمعات النامية، ولأن الباحثين هم أكثر فئات المستفيدين إنتاجًا للمعلومات وإفادة من المعلومات. ويرى الباحث أن هذا هو المنظور الذي يعد غائبًا إلى حد ما عن مشروعات إثراء المحتوى الرقمي العربي القائمة حاليًا. ثم انتقل الباحث إلى الحديث عن آليات الوصول الحر ومصادره (المستودعات الرقمية؛ دوريات الوصول الحر Open Access Journals؛ الكتب الحرة Open books؛ المصادر التعليمية الحرة Open Courseware؛ البيانات الحرة Open data؛ قواعد البيانات ذات الوصول الحر Open Access Databases؛ إلخ) وركز الحديث بصفة خاصة على المصدرين الأولين من تلك المصادر، ثم عرج على الإشارة إلى بعض المؤسسات العربية والدولية المهتمة بإثراء المحتوى العربي على الإنترنت، ونظرة عامة على بعض الإنجازات والمشروعات ذات الصلة بإثراء هذا المحتوى الرقمي، وأخيرًا ما ينبغي فعله من قبل مجتمع المعلومات العربي في هذا الصدد على الصعيد المعلوماتي والتنظيمي والتوعوي.

واختتمت عروض اليوم الثاني من هذه الورشة بعرض للأستاذ مسعود الشريف، مدير شركة تقنية المعارف، والذي جاء تحت عنوان "تقنيات الوصول إلى المعلومة العربية"، وهو العرض الوحيد الذي تناول هذا الموضوع من وجهة نظر المكتبات ومرافق المعلومات. وقد هدف هذا العرض إلى استعراض تطبيقات وأدوات تقنية مفتوحة المصدر يتم استخدامها حاليًا على أرض الواقع في مؤسسات عديدة في العالم وفي كافة مجالات تقنيات الوصول للمعلومة، على أمل أن تسهم هذه التجارب الحية في تسريع وتيرة انطلاق المبادرة الكريمة وتفعيل دورها المأمول، وذلك من خلال بيئة تقنية مفتوحة تحفز على الإبداع في صناعة برمجيات تدعم التوثيق باللغة العربية وتشجيع كافة أطراف المجتمع العربي للمشاركة في صناعة وإثراء المحتوى العربي بكافة أشكاله. ويرى صاحب هذا العرض أن توفير الأدوات المرجعية التي تساعد على الوصول للمعلومة المفيدة بسرعة ويسر يأتي في مرتبة أكثر أهمية من المعلومة نفسها، ولا عجب في هذا عند العلم أن ٧٠% من وقت الباحث يقضيه عادة في البحث عن

المعلومة المطلوبة في حين يقضي ما تبقى من وقته في قراءة تلك المعلومة. من هنا أصبح من الضروري إتاحة الوصول الى أدوات صناعة القواعد الببليوجرافية المواكبة للمعايير العالمية في عمليات الفهرسة والتصنيف والتكشيف، وإتاحتها مجاناً وببسر لكل من يرغب في إضافة مآلديه من معلومات أو في إثراء مساهمات الآخرين ضمن مخزون المحتوى العربي المفتوح، مع الاستفادة من قوائم الاستناد العربية للموضوعات والمؤلفين والأماكن الجغرافية والمصادر لضبط وتوحيد مداخل فهارس القواعد الببليوجرافية لتفعيل دور المشاركة بين المساهمين، وبالاعتماد على تقنيات البحث الحر في النص الكامل لبناء فهارس ومعاجم تلك القواعد بشكل يضمن معه إتاحة المعلومة العربية لمعالجات البحث المعيارية (معيار Z39.50) المساندة لفكرة بناء الشبكات الإئتلافية بين المكتبات ومراكز المعلومات. ويرى صاحب العرض أنه لا تكاد توجد مكتبة مؤتمتة اليوم في العالم، عامة كانت أو أكاديمية أو متخصصة، إلا وأتاحت تسجيلات فهرسها مجاناً لكل من يرغب في الاستفادة من مصادرها ومجموعاتها، وبغرض إفادة المكتبات الأخرى، وإتاحة فهارسها للآخرين لبناء مكتبات جديدة أو لإثراء تسجيلات مكتبات تكون قاصرة في مداخلها. وعلى العكس من ذلك نجد في العالم العربي أنه على الرغم من أن كافة مكتباتنا المؤتمتة اليوم تملك الآليات التقنية لإتاحة تسجيلات فهارسها للآخرين، إلا أن ذلك لا يحدث كثيراً؛ مع العلم أن الجهود الإضافية لأخصائي المكتبات والمعلومات في بناء فهارس المكتبات والأرشيفات لا تدرج تحت تشريعات حقوق الملكية الفكرية لأنها مادة مضافة أولاً ثم أن الملكية تعود إلى القطاع العام ثانياً (كونه مصدر الدعم المالي الوحيد لبناء وتشغيل مكتباتنا الأكاديمية والعامة والمشاريع الوطنية المساندة). وبذلك فإن حق الاستفادة من تلك الجهود هي حق مشروع لكافة المؤسسات العامة والخاصة والباحثين من المواطنين. من هنا - كما يرى الباحث - تأتي أهمية البدء في تأسيس الشبكة الإئتلافية التعاونية بين المكتبات ومراكز المعلومات العربية المؤتمتة فوراً كنقطة ارتكاز أساسية لمشاريع بناء المحتوى العربي القادمة، ويأتي في محور هذه الشبكة إتاحة قاعدة الفهرس العربي الموحد وأدواته المرجعية (مثل القوائم الاستنادية) عبر الشبكة مجاناً لجميع المكتبات العربية وعموم الباحثين بدون قيد أو شرط، مع إتاحة الفرصة للمبدعين العرب بل تحفيزهم على إضافة إسهاماتهم في تطوير البرمجيات مفتوحة المصدر والأدوات المرجعية المساندة.

هذا وقد اختتمت عروض اليوم الثاني من الورشة بجلسة النقاش الثانية التي وسمت بعنوان "الخطوط العريضة لمشروع المحتوى العربي المفتوح". رأس هذه الجلسة الدكتور محمد الكنهل المشرف على معهد بحوث الحاسب، واشترك فيها جميع المتحدثين في اليوم الثاني من ورشة العمل، إضافة إلى جمهور الحاضرين. وانتهت هذه الجلسة بمجموعة من النتائج ملحقه في نهاية هذا التقرير.

توصيات اليوم الأول

- البدء على الفور في تنفيذ بعض الأفكار المطروحة في إثراء المحتوى الرقمي العربي على الشبكة انطلاقاً من مبادرة الملك عبدالله للمحتوى الرقمي. ذلك أن التنفيذ في حاجة إلى شيء من العمل المنظم، والذي يمكن أن توفره هذه المبادرة إن شاء الله تعالى.
- توعية أصحاب القرار والمسؤولين بأهمية مشروعات المحتوى الرقمي العربي.
- التأكيد على دعم المحتوى الحر Open Content على جميع الأصعدة السياسية والتشريعية والاجتماعية.
- ضرورة إسهام المتخصصين في اللغة العربية، والمترجمين، في هذا الدعم.
- ضرورة الوصول إلى سياسة خاصة بالأمور القانونية ذات الصلة بالمحتوى الحر. ويمكن البدء في ذلك بدراسة قوانين حق المؤلف والاطلاع على التجارب العربية في هذا الصدد.
- ضرورة الاهتمام بمبادرة المشاركات الإبداعية Creative Commons والتي يمكن أن توفر رؤية أخرى أو رؤية بديلة للقضايا القانونية الخاصة بالإنترنت.
- ضرورة أن تكون هناك أيديولوجية وفلسفة خاصة بالمحتوى العربي ذي الوصول الحر.
- يمكن تحفيز عموم المستفيدين لإثراء المحتوى العربي على الشبكة عن طريق الجوائز في درجاتها المختلفة.
- تحديد مجتمع أو جمهور المستفيدين الذي توجه له المبادرة.
- يمكن البدء في المبادرة بالتركيز على فئة المستفيدين المتواجدين في الجامعات والمدارس (طلاب؛ معلمون؛ أعضاء هيئة تدريس).
- الاستفادة من التطبيقات والتجارب العالمية في هذا الصدد.
- ضرورة الاهتمام بالمحتوى التنموي أي الذي يسهم بصورة مباشرة في عملية التنمية.
- الاستفادة من العامل الديني لتحفيز جمهور المستفيدين في إثراء المحتوى العربي على الشبكة.

توصيات اليوم الثاني

- الدعوة بأن تكون المدينة هي رائدة وقائدة إثراء المحتوى العربي الرقمي في المملكة والوطن العربي.
- أن تكون إدارة مشروع "المحتوى العربي" إدارة مهنية وأن تستقل في إدارتها كمشروع مستقل.
- إعداد خطة استراتيجية للمشروع، والتقييم المستمر لسير العمل فيه، ووضع آلية لضمان الاستمرارية.
- التزام المعيارية في المشروع، فضلاً عن تطوير المعايير ذات الصلة بالمحتوى الرقمي.
- دعم جهود الترجمة إلى العربية على الإنترنت.
- دعم الثقافة الرقمية بين جمهور المواطنين وتشجيع إثراءها.
- إعداد بوابة Portal تهدف إلى التعريف والوصول إلى جميع مشروعات إثراء المحتوى العربي على الإنترنت.
- إنشاء بوابة للترويج لحركة الوصول الحر ودعمها في المملكة على كافة المستويات.
- تعريب برمجيات إدارة المحتوى ذات الصلة والتي بواسطتها يمكن إدارة المحتوى العربي على الشبكة بصورة أكثر فعالية.
- تفعيل الفهرس العربي الموحد وجعله متاحاً للأفراد والمكتبات مجاناً أي وفقاً لأسلوب الوصول الحر.
- وضع المؤشرات اللازمة لقياس كم المحتوى العربي على الشبكة ونوعه.
- حث المؤسسات العلمية والتعليمية التي تتمتع بثراء المحتوى على إتاحتها على الإنترنت.
- تحفيز إصدار الدوريات العلمية وفقاً لأسلوب الوصول الحر (خاصة الدوريات الصادرة عن الجامعات والجمعيات العلمية السعودية)، وإعداد دليل لتلك الدوريات على غرار دليل DOAJ .
- تحفيز إصدار جميع أعمال المؤتمرات Proceedings التي تقام في المملكة إلكترونياً وفقاً لأسلوب الوصول الحر، وذلك باستخدام أحد برمجيات إدارة المحتوى الخاص بذلك وهو Open Conference Systems (OCS) .

- تحفيز إنشاء مستودعات مؤسسية Institutional repositories بجميع الجامعات السعودية، وذلك كما هو الحال في التجربة الرائدة بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن.
- تحفيز إنشاء مستودع رقمي للرسائل الجامعية السعودية (بالتعاون مع وزارة التعليم العالي).
- تحفيز إنشاء مستودعات موضوعية Topical repositories في جميع تخصصات المعرفة البشرية، ويمكن أن يكون موقع كل منها بالجمعيات العلمية كل في تخصصه.
- التعجيل بالمصادقة على البيانات الدولية للوصول الحر (مثل معاهدتي بودابست وبرلين)، بما يعمل على انخراط المؤسسات السعودية في الحركة الدولية للوصول الحر.
- إصدار البيانات والمبادرات الوطنية والمؤسسية ذات الصلة بتشجيع الوصول الحر.
- وضع المعايير والسياسات الوطنية التي تشجع على الانخراط في هذه الحركة، بل صياغة السياسة الوطنية للوصول الحر في المملكة.
- تمويل وتشجيع إعداد الدراسات العلمية الكاشفة عن وضعية المحتوى العربي على الإنترنت، والوسائل المختلفة لإثراءه.
- إعداد الندوات والمحاضرات وورش العمل للتوعية بموضوع الوصول الحر بل والتوعية المعلوماتية بصفة عامة Information Literacy . وفي إطار ذلك، يمكن تخصيص يوم أو أسبوع للمحتوى العربي المفتوح، وذلك على غرار Open Access Day .